

وتلزم سلطات الاحتلال أهل الأسير بدفع تكاليف العلاج، وترفض العلاج وإجراء العمليات للأسرى في حالة ارتفاع تكلفتها، خلافاً للمادة 30 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على وجوب "أن تتحمل الدولة الحاجزة مصاريف العلاج للأسرى".

وفي خطوة تهدف إلى تصفية وقتل الأسرى المرضى تقرر سلطات الاحتلال نقل عدد من الأسرى المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة كالسرطان والفشل الكلوي والسكري وتوزيعهم على السجون المركزية، علماً أنهم يحتاجون إلى متابعة مستمرة على مدار الساعة وعلاج وطعام خاص بهم، وهو ما لا يتوفر في السجون المركزية.

ولا يحظى الأسرى المعاقون بمعاملة إنسانية خاصة نظراً لظروفهم الصعبة، بل يتعرضون لكافة الانتهاكات والممارسات التعسفية التي يعاني منها بقية الأسرى، ويحرمون من احتياجاتهم الخاصة، ولا تتوفر لهم الرعاية والمتابعة الطبية اللازمة، بل قد يتعرضون للضرب والإهانة خلال حملات التفتيش والقمع التي تمارسها وتصددها سلطات السجون.

وتتعدى ممارسات سلطات الاحتلال الإهمال الطبي المتعمد لتصل إلى استخدام الأسرى كحقل تجارب طبية لتجريب الأدوية الخطيرة وإجراء التدريبات الطبية لفائدة طلبة الطب الإسرائيليين على أجساد الأسرى، وهو ما يخالف كذلك المواثيق والأعراف الدولية والقيم الإنسانية.

(.....)

والأخطر هو ما تضمنه تقرير صادر عن دائرة الإعلام في وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر أكتوبر 2010 بشأن الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين والعرب والذي جاء فيه استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي بإجراء تجارب طبية على الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجونها بشكل مخالف لكل المواثيق والأعراف الدولية، حيث لم يقتصر الأمر على سياسة الإهمال الطبي بل امتد الانتهاك إلى استخدام الأسرى كحقول تجارب لبعض الأدوية الخطيرة، وأن الكثير من الأسرى والأسيرات حقنوا بإبر لم يروها من قبل أدت إلى تساقط شعرهم وشعر وجوههم، وأن هناك أسرى فقدوا أبصارهم وآخرون فقدوا عقولهم، وآخرون يعانون من العقم... وغير ذلك.

وثيقة رقم 143 :

بيان المكتب السياسي لحركة حماس حول المصالحة الوطنية وتصريحات

خالد مشعل¹⁴³

2 حزيران/ يونيو 2011

اجتمع المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في دمشق يوم أمس الأربعاء الموافق 2011/6/1؛ حيث بحث عدداً من القضايا السياسية المهمة، وخاصة موضوع المصالحة الفلسطينية،

ومتابعة تحقيقها وتطبيق خطواتها على الأرض بالتفاهم مع الإخوة في حركة فتح والفصائل الفلسطينية، كما بحث ما أثير في الإعلام من تصريحات وتعليقات على كلمة الأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة في حفل المصالحة بالقاهرة، وأكد المكتب السياسي على ما يلي:

أولاً: إنّ كلمة الأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة جاءت معبرةً ومنسجمةً مع مواقف الحركة وسياساتها وثوابتها، وأية تصريحات بخلاف ذلك أياً كان مصدرها لا تمثل الحركة ومؤسساتها.

ثانياً: إنّ تصريحات الإخوة رئيس وأعضاء المكتب السياسي تمثل الحركة ومواقفها، والمكتب السياسي هو الجهة الوحيدة المخولة بالتعليق أو الاستدراك على تصريحات رئيس وأعضاء المكتب السياسي إن لزم ذلك.

المكتب السياسي

حركة المقاومة الإسلامية - حماس

الخميس 30 جمادى الآخرة 1432هـ

الموافق 2 حزيران/ يونيو 2011م

وثيقة رقم 144 :

مؤتمر صحفي لوزير الدولة والشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسي
آلان جوبيه حول المفاوضات وعملية التسوية السلمية¹⁴⁴ [مقتطفات]
(نص مترجم عن الأصل)

2 حزيران/ يونيو 2011

رام الله،

الوزير: جئت إلى هنا أيضاً للحديث عن الوضع السياسي. وإنه لمن المبتذل أن أقول أن كل شيء من حولنا يتغير: فكل شيء يتغير في الشرق الأوسط، وكل شيء يتغير في جميع أنحاء العالم العربي، من المغرب إلى الخليج، وبشكل واضح جداً في مصر، وسوريا أيضاً، وأعتقد أن جميع هذه الأسباب تعني أيضاً أن الوضع الراهن هنا في الشرق الأوسط، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لم يعد قابلاً للاستمرار. وإننا مقتنعون بأنه ما لم يحدث شيء ابتداءً من اليوم حتى أيلول، فإن الوضع سيكون صعباً جداً على الجميع حينما تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك يجب علينا أخذ زمام المبادرة، وهو أمر تدعمه فرنسا، حيث أن هذه الزيارة التي أقوم بها إلى المنطقة جزء من ذلك.

ما هي تلك المبادرة؟ بالحكم على المناقشات التي أجريناها في دوفيل، فإن هناك اتفاقاً ملحوظاً بشكل كبير في الوقت الراهن بين الأميركيين والروس والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذين يشكلون اللجنة الرباعية، واتفاقاً ضمن الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، على أنه من الواجب علينا العودة إلى طاولة المفاوضات. فالمفاوضات وحدها يمكنها أن تحدد الرؤية نحو حل فعال ودائم يأتي